

42,2 مليون دينار تم ضخها من الصناديق التابعة للمؤشر خلال مزاد الإغلاق بختام جلسة أمس

مراجعة «MSCI» ترفع سيولة البورصة إلى 120,6 مليون دينار

■ 870,22 مليون دينار مكاسب البورصة الرأسمالية خلال شهر أغسطس

■ 1,77 مليار دينار سيولة متداولة على 6,5 مليارات سهم الشهر الماضي



علي إبراهيم

اختتمت بورصة الكويت تداولات أمس على وقع نشاط استثنائي في حجم السيولة المتداولة، مدفوعة بالتنفيذ الفعلي للمراجعة الدورية لمؤشرات «مورغان ستانلي» (MSCI)، التي دخلت تغييراتها حين التنفيذ مع إغلاق جلسة التداول، لتشهد السوق موجة من إعادة موازنة المحافظ الاستثمارية والصناديق الأجنبية المرتبطة بالمؤشرات العالمية، والتي انعكست بوضوح على أحجام وقيم التداولات.

وزاد إجمالي السيولة المتداولة إلى نحو 120,6 مليون دينار بنهاية تداولات أمس الاثنين، مقابل 85,9 مليون دينار في جلسة أمس الأول الأحد، بزيادة بلغت 34,7 مليون دينار، وبمؤ قوي نسبته 40,40٪، في مؤشر يعكس ارتفاع وتيرة التداولات المرتبطة بإعادة هيكله الأوزان الاستثمارية وتنفيذ أوامر الشراء والبيع الناتجة عن المراجعة الدورية لمؤشرات «MSCI»، وشكلت عمليات مزاد الإغلاق محركاً رئيسياً للقفزة المسجلة في السيولة، بعدما استقطبت نحو 42,2 مليون دينار، بما يعادل قرابة 35٪ من إجمالي سيولة الجلسة، في دلالة واضحة على تركيز جانب كبير من التدفقات الاستثمارية في الدقائق الأخيرة من التداول، تزامناً مع قيام المحافظ والصناديق الأجنبية بتنفيذ التعديلات المطلوبة على مراكزها وفقاً للأوزان الجديدة لأسهمهم الكويتية داخل المؤشرات العالمية. وتعكس السيولة المرتفعة استمرار جاذبية السوق الكويتي للمؤسسات الاستثمارية الأجنبية، إذ تمثل المراجعات الدورية للمؤشرات العالمية إحدى المحطات التي تشهد عادة إعادة تموضع للأموال المرتبطة بالمؤشرات، سواء عبر زيادة الانكشاف على الأسهم التي ارتفعت أوزانها أو تخفيض المراكز في الأسهم التي تراجعت أوزانها.

التداولات الشهرية

وأظهرت تداولات بورصة الكويت خلال شهر أغسطس تحولاً لافتاً في خريطة النشاط

بين قطاعات السوق، بعدما قاد السوق الأول حركة السيولة والتداولات، في حين تصدر السوق الرئيسي المشهد من حيث المكاسب السريعة والرأسمالية، ليجمع الشهر بين قوة التدفقات نحو الأسهم القيادية وتسارع الزخم الاستثماري في أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة. وكشفت بيانات التداول أن السوق الأول استحوذ على النصيب الأكبر من السيولة المتداولة خلال أغسطس، مدفوعاً بارتفاع واضح في أحجام الأسهم والصفقات، في مؤشر على استمرار اهتمام المستثمرين بالأسهم القيادية ذات الأوزان المؤثرة، بينما سجل السوق الرئيسي مكاسب رأسمالية تفوقت على السوق الأول، بالتوازي مع قفزة قوية في مؤشره، ما يعكس ارتفاع شهية المخاطرة واتساع نطاق الصعود ليشمل شريحة أكبر من الأسهم.

وحققت البورصة خلال أغسطس مكاسب رأسمالية بقيمة 870,22 مليون دينار ارتفعت معها القيمة الرأسمالية لتصل إلى 53,28 مليار دينار بنهاية جلسة تداولات 31 أغسطس، مقارنة مع 51 مليار دينار في جلسة تداولات 30 يوليو الماضي، وارتفع حجم السيولة المتداولة في بورصة الكويت خلال شهر أغسطس بقيمة 175 مليون دينار لتصل إلى 1,776 مليار دينار، مقارنة بـ 1,601 مليار دينار في شهر يوليو

وقفز حجم الأسهم المتداولة بنحو 261,475 مليون سهم ليصل إلى 6,548 مليارات سهم

ألف صفقة بنهاية يوليو الماضي. وحقق مؤشر السوق الأول مكاسب بواقع 72,82 نقطة ليصل إلى 9288,3 نقطة مقارنة بـ 9215,48 نقطة بتداولات يوليو.

السوق الرئيسي

وحقق السوق الرئيسي الذي يضم الأسهم الصغيرة والمتوسطة مكاسب رأسمالية بلغت قيمتها 490,16 مليون دينار لتصل القيمة الرأسمالية بنهاية شهر أغسطس إلى 9,301 مليارات دينار، مقارنة بـ 8,810 مليارات دينار بنهاية شهر يوليو الماضي.

وزادت السيولة المتداولة في السوق الرئيسي خلال شهر أغسطس بقيمة 47,56 مليون دينار لتصل إلى 726,25 مليون دينار مقارنة بـ 678,68 مليون دينار خلال تداولات يوليو.

وارتفع حجم الصفقات المنفذة في السوق الرئيسي خلال أغسطس بواقع 19,411 ألف صفقة ليصل إلى 252,505 ألف صفقة مقارنة بـ 233,094 ألف صفقة بنهاية يوليو الماضي. وحقق مؤشر السوق الرئيسي مكاسب بلغت 493,91 نقطة ليصل إلى 9230,47 نقطة خلال شهر أغسطس، مقارنة بـ 8736,56 نقطة خلال شهر يوليو الماضي.

تنظيم الحفل السنوي الرابع لجائزة المستثمر الذكي الخليجي

4 تريليونات دولار القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية

جاسم البديوي: 228 ملياراً عدد الأسهم المتداولة بأسواق «التعاون» بقيمة تداول قاربت 307 مليارات دولار



الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي خلال إلقاء كلمته

الاقتصادية والتقنية، ويدعم جهود التنوع الاقتصادي ويرفع جاذبية المنطقة أمام المستثمرين المحليين والدوليين، لافتاً إلى أن القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية بلغت نحو 4 تريليونات دولار بنهاية يونيو 2026، فيما بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 228 مليار سهم، بقيمة تداول قاربت 307 مليارات دولار.

وهنا البديوي الفائزين بجائزة المستثمر الذكي الخليجي، مؤكداً أن قيمة الجائزة تتجاوز حدود التكريم والاحتراف بالإبداع، لتسهم في تحقيق هدف خليجي أوسع يتمثل في بناء مجتمع أكثر وعياً وقدرة على إدارة موارده وصناعة مستقبله المالي، وتحويل المعرفة المالية إلى وعي وسلوك وممارسة مستدامة.

وفي ختام كلمته، أعرب عن شكره وتقديره لهيئة السوق المالية بالملكة العربية السعودية على استضافة الحفل ودعم برنامج «ملم» وجائزة المستثمر الذكي الخليجي، ولجميع الجهات المشاركة من دول المجلس، معرباً عن تطلعه إلى مواصلة الجائزة رسالتها في صناعة الوعي وترسيخ ثقافة الاستثمار المسؤول، والإسهام في بناء جيل خليجي أكثر وعياً وثقة وقدرة على صناعة مستقبله.

يعزز أهمية بناء مستثمر واع يدرك الفرص والمخاطر وقادر على اتخاذ القرار المناسب، وأن تعزيز الثقافة المالية والوعي الاستثماري يمثل ركيزة أساسية في بناء مجتمعات خليجية أكثر قدرة على اتخاذ القرارات المالية السليمة، وتعزيز كفاءة الأسواق المالية واستقرارها، وحماية المستثمرين وترسيخ الثقة بها. وأشار إلى أن دول مجلس التعاون تواصل تطوير أسواقها المالية وتعزيز أطرها التنظيمية بما يواكب التحولات



الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي يتوسط الفائزين بجائزة المستثمر الذكي الخليجي

ندوة بالتعاون مع جمعية المحللين الماليين المعتمدين

«البورصة»: بناء سوق نشط ومستدام لصناديق المؤشرات المتداولة

الأطر التنظيمية المناسبة لهذه الأدوات. وتتمثل المرحلة المقبلة في تعزيز مقومات النشاط، بما يشمل تطوير صناعة السوق، وتوسيع قنوات التوزيع، ورفع مستوى الوعي لدى المستثمرين، بما يسهم في تعزيز كفاءة التداول وتمكين المستثمرين من الدخول إلى السوق والخروج منه ببسر وبأسعار عادلة.

وأضاف السنغوسي: «تعتبر بورصة الكويت بشراكاتها مع جمعية المحللين الماليين المعتمدين، التي تجمع بين خبرتنا بالسوق المحلي والمعايير المهنية العالمية التي تمثلها الجمعية. وقد حرصنا خلال هذه الندوة على إتاحة الخبرات الدولية المتخصصة العملية لتطوير منظومة صناديق مؤشرات متداولة قادرة على النمو، بما يعزز جاهزية السوق الكويتي ويواكب تطورات صناعة إدارة الأصول عالمياً.

من جانبها، قالت سارة عبد الصمد، رئيس فرع جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الكويت: «نتمن التعاون مع بورصة الكويت في هذه المبادرة التثقيفية التي تسهم في تعزيز معرفة المشاركين في السوق بصناديق المؤشرات المتداولة وآليات عملها. ويأتي هذا التعاون انسجاماً مع رسالة الجمعية في نشر المعرفة المالية والارتقاء بالممارسات المهنية، بما يدعم تطور سوق المال الكويتي ويرسخ مستويات أعلى من الكفاءة والنضج.»



أنطوني ساسين



سارة عبدالصمد



ناصر السنغوسي

في بورصة الكويت: «يمثل جزءاً أساسياً من نهج بورصة الكويت في تطوير السوق، وليس نشاطاً منفصلاً عنه. ومع تطور الأدوات الاستثمارية والصناديق الناشطة، فإن مشاركة المشاركين من فهم خصائص المنتجات وآليات تسعيرها وتطوير المنتج ليستهدف استثمارية أكثر وعياً وكفاءة. ولا يقاس نجاح صناديق المؤشرات المتداولة بعدد المنتجات المدرجة فحسب، بل بقدرتها على دعم نشاط مستدام، وتوفير بيئة تداول تتسم بالسيولة والكفاءة، وتوسع قاعدة المستثمرين. ومن هذا المنطلق، تواصل بورصة الكويت العمل مع مختلف أطراف منظومة السوق للانتقال من جاهزية المنتج إلى بناء سوق قادر على النمو والاستدامة، ومواكبة أفضل الممارسات العالمية.»

من جانبه، قال أنطوني ساسين: «تمتلك دولة الكويت القومات اللازمة لبناء سوق نشط لصناديق المؤشرات المتداولة، لا سيما بعد إرساء

بكفاءة، إلى جانب توفير قنوات توزيع فعالة للمستثمرين. وتناولت الندوة أفاق تطور صناديق المؤشرات المتداولة، بما في ذلك الصناديق المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والصناديق المدرجة بشكل متبادل، إلى جانب فرص تطوير المنتج ليستهدف قطاعات أو فئات أصول محددة، بما يوسع نطاق الخيارات الاستثمارية المتاحة ويعزز تنوع السوق وفقاً للأطر التنظيمية المعمول بها.

كما تطرقت المناقشات إلى أهمية اختيار المؤشرات المرجعية المناسبة وكفاءة Tracking Error»، باعتبارها أحد العناصر المهمة في تقييم جودة المنتج وجاذبيته للمستثمرين، إلى جانب السيولة وكفاءة التسعير والتكلفة. وتعليقاً على ذلك، قال ناصر السنغوسي رئيس أول إدارة التسويق والاتصال المؤسسي

كما استعرض تطور صناديق المؤشرات المتداولة عالمياً وأبرز الاتجاهات التي يشهدها القطاع، إلى جانب آلية عمل هذه الصناديق من خلال عمليتي الإنشاء والتداول، ودورها في دعم كفاءة التسعير وتقارب سعر تداول الوحدات مع صافي قيمة الأصول.

وناقشت الجلسة العوامل الرئيسية التي تؤثر في سيولة صناديق المؤشرات المتداولة، مع التأكيد على أن حجم التداول وحده لا يعكس بالضرورة جودة السيولة، وتوفر مؤشرات مثل الفارق بين سعري العرض والطلب وعمق السوق دلالات أكثر دقة على سهولة تنفيذ الصفقات

السوق تعتمد على تكامل أدوار مختلف المشاركين في المنظومة، بما يضمن سهولة الوصول إلى المنتجات وتنفيذ الصفقات

في إطار جهودها المستمرة لتطوير سوق المال الكويتي، وتنوع المنتجات الاستثمارية وتعزيز كفاءة التداول، استضافت بورصة الكويت ندوة افتراضية بعنوان «بناء منظومة صناديق المؤشرات المتداولة: من الإطار التنظيمي إلى نمو السوق»، بالتعاون مع جمعية المحللين الماليين المعتمدين وفرعها في الكويت، وذلك يوم الاثنين الموافق 24 أغسطس 2026.

وتأتي الندوة في مرحلة جديدة من مسيرة تطوير صناديق المؤشرات المتداولة في دولة الكويت، انتقلت فيها الجهود من استكمال الأطر التنظيمية والبنية التحتية إلى بحث المخومات اللازمة لنمو السوق واستدامة نشاطه. وشهدت الندوة مشاركة أكثر من 120 ممثلاً من شركات إدارة الأصول الواسطة المالية والمؤسسات الاستثمارية والجهات الرقابية، وناقشت التحديات العملية لبناء سوق نشط وفعال، إضافة إلى استعراض أفضل الممارسات والتجارب الدولية في هذا المجال.

وقد قدم أنطوني ساسين، الرئيس التنفيذي لشركة OCEANE Invest، عرضاً تناول خلاله المنظومة المتكاملة لصناديق المؤشرات المتداولة وأدوار المشاركين الرئيسيين فيها، بما يشمل الجهات الرقابية، والبورصات، ومدبري الصناديق، والمفوضين بالاشتراك، وصناع السوق، وأمناء الحفظ، والوسطاء.

جمعية هدية التعاونية

طرح أنشطة للاستثمار

تعلن جمعية هدية التعاونية عن إعادة طرح الأنشطة التالية للاستثمار من قبل الغير بناءً على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (12657) المؤرخة في 2026/02/15 ووافقته رقم (12699) المؤرخة في 2026/02/22 م وذلك للأنشطة التالية:-

م	الخدمات المطلوبة	الخدمة المطلوبة من المستثمر	المساحة	الوقت	الرقم	نوع
1	استثمار من قبل الجمعية والتطبيقات	وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (12657) المؤرخة في 2026/02/15 ووافقته رقم (12699) المؤرخة في 2026/02/22 م	2م 68.43	700 د.ك	13342755	طرح اول
2	العاب لتسلياة اطفال	وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (12657) المؤرخة في 2026/02/15 ووافقته رقم (12699) المؤرخة في 2026/02/22 م	2م 424.42	4000 د.ك	16216906	طرح اول
3	ميدالية	وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (12657) المؤرخة في 2026/02/15 ووافقته رقم (12699) المؤرخة في 2026/02/22 م	2م 67.56	1800 د.ك	13342886	طرح اول

وفقا للشروط التالية:-

- يقتصر نموذج الإعلان ونموذج الإقرار والتعهد والمستندات المطلوبة جزءاً لا يتجزأ من كراسة الشروط ومستند مرافق لشروط المزايعة.
- أن يكون لدى المتقدم رخصة مطابقة للشباب المطروح (أعلن عنه من قبل الجمعية) سارية الصلاحية تقدم مع المستندات المطلوبة، وليس مستخرج من وزارة التجارة؛ وأن يكون مزاولاً فعلياً للنشاط من خلال تقديم كشف عمالة من الهيئة العامة للقوى العاملة لذات الرخصة حديث التاريخ على أن يتضمّن (تفاصيل البط - تفاصيل الترخيص القديم من القطاع - بيان حالة) -أسهمه وجود وموعد على المدير أو المفوض بالتوقيع لجميع الرخص المملوكة من قبله. كما يجب أن يكون الترخيص التجاري موقع ومختوم من الجمعية والرقائق الإدارية بعد التطبيق والتأكد من مطابقة النموذج المطروح كإجراء وجوبي قبل شراء الكراسة حسب القدرات الوزارية للنشطة لعمل التعاوني وتعديلاتها.
- يقدم الطلب على كراسة الشروط لطلب استثمار النشاط والموافقة من رئيس الجمعية والختمه بختم الجمعية على كل صفحة من قبله مبلغ (100 د.ك. (قطعت مائة دينار كويتي لا غير) غير قابلة للرد. وذلك اعتباراً من يوم (الثلاثاء) الموافق 2026/09/01 م (إلى نهاية دوام يوم (الثلاثاء) الموافق 2026/09/15).
- لا تتم تعبئة البيانات في استمارة طلب استثمار في الجدول المحصن لبيانات الجمعية طباعة وليس بخط اليد.
- لا تتم تعبئة استمارة النشاط في الجدول المحصن لبيانات الاستثمار وذلك في نموذج الإقرار والتعهد من قبل المتقدم (اسم النشاط المعلن عنه وتوضيح كراسة الشروط مع بيان التكامل بعدد (4) مستندات) في ظرف مغلق يحمل اسم الجمعية ويكتب على الظرف من الخارج (اسم النشاط المعلن عنه في الإعلان وموقعه فقط لا غير) دون الإشارة إلى أي بيانات أخرى ولا سوف يتم استيعاده الظرف.
- يلائم مقدم العطاء بتقديم شيك مصرفي واحد بمبلغ 250 د.ك. (قطعت مائتان وخمسون دينار كويتي لا غير). وذلك كضمان أولي يتم استرداده في حال عدم الترتيب عليه فقط. كما يسقط حق مقدم العطاء في المطالبة بالتأمين الأولي إذا قام بسحب عطاءه دون الحاجة إلى تبييه أو ائذار مع مراعاة أن هذا المبلغ له علاقة له بمبلغ التأمين على الحمل المستثمر عند التناقص.
- يتم اختيار المتقدم بأعلى دعم مالي للجمعية على أن يقدم الدعم بشيك مصرفي واحد، ويجب ألا يقل الدعم عن 1000 د.ك. (ألف دينار كويتي) على أن يتضمّن (تفاصيل البط - تفاصيل الترخيص القديم من القطاع - بيان حالة) -أسهمه وجود وموعد على المدير أو المفوض بالتوقيع لجميع الرخص المملوكة من قبله. كما يجب أن يكون الترخيص التجاري موقع ومختوم من الجمعية والرقائق الإدارية بعد التطبيق والتأكد من مطابقة النموذج المطروح كإجراء وجوبي قبل شراء الكراسة حسب القدرات الوزارية للنشطة لعمل التعاوني وتعديلاتها.
- يتم تقديم الطلبات داخل الصندوق المحصن بغير اتحاد الجمعيات التعاونية الإسلامية (حولي - الإداري الرابع) من يوم (الثلاثاء) الموافق 2026/09/01 م (إلى نهاية دوام يوم (الثلاثاء) الموافق 2026/09/15).
- يجب على من يقع عليه الاختيار من الحالات المعلن عنها مراجعة إدارة الجمعية خلال مدة زمنية أقصاها أسبوعين من تاريخ صدور كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية ترسية لإغلاق على الفائزين وذلك لاستكمال الإجراءات وتوقيع عقد الاستثمار وفي حال تأخر الجمعية باستدعاء الفائزين يتم تعليق أحكام القانون رقم (24) لسنة 1979 وإعلان الفائزين رقم 118 لسنة 2021 م) بشأن الجمعيات التعاونية وكل القوانين والقرارات الوزارية وتعديلاتها الصادرة بهذا الشأن لاسيما القرار الوزاري رقم (46) لسنة 2021 م) وتعديلاته.
- يتم الإعلان في جريدتين يوميتين محليتين رسميتين تحددها الوزارة على أن لا تقل مساحة الإعلان عن ثمن صفحة بالإضافة إلى الموقع الإلكتروني الخاص بالجمعية.
- تتم تطبيق القانون (30) لسنة 2016 والقانون رقم (28) لسنة 1996 بشأن تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية (خاصة بنشاط الصيدلية) -

المستندات المطلوبة داخل كل ظرف:-

- صورة الحافظة المدنية لأصابع الترخيص سارية الصلاحية.
- كشف عمالة من الهيئة العامة للقوى العاملة بحدود مرسومه على الاستثمار المقدمة حديث التاريخ.
- صورة الترخيص التجاري المطبوع سارية المفعول للنشاط المطروح وذات باركود واضح.
- توقيع وتقديم نموذج الإقرار والتعهد الرققي بكرة الشروط.
- الشيك المصرفي الواحد بقيمة التأمين الأولى (250 د.ك. (قطعت مائتان وخمسون دينار كويتي لا غير).
- الشيك المصرفي الواحد بقيمة الدعم المقدم.
- إيصال شراء كراسة الشروط.
- تقديم نموذج إقرار الجدية الكويتية حديثة التاريخ.
- مراجعة إدارة الجمعية للتأمين على الفائزين وذلك لاستكمال الإجراءات وتوقيع عقد الاستثمار وفي حال تأخر الجمعية باستدعاء الفائزين يتم تعليق أحكام القانون رقم (24) لسنة 1979 وإعلان الفائزين رقم 118 لسنة 2021 م) بشأن الجمعيات التعاونية وكل القوانين والقرارات الوزارية وتعديلاتها الصادرة بهذا الشأن لاسيما القرار الوزاري رقم (46) لسنة 2021 م) وتعديلاته.
- مزاولة مهنة صيدلة صادرة من وزارة الصحة لاصيدلي لاستثمار النشاط (داخل كل صرف) رسالة الذكر.
- يتم استبعاد العطاء الذي يخضع من أي مستند من المستندات المطلوبة (داخل كل صرف) رسالة الذكر.

المدير المعين